

تقارير

تقرير دولي

الاستيطان في الأراضي المحتلة*

خلفية

منذ سنة ١٩٦٧، قامت حكومات إسرائيلية متعاقبة بدعم المستوطنات وأنشطة الاستيطان في الأراضي المحتلة، ذاكرة تبريرات أمنية ودينية وقومية شتى. وتتضمن توجهات الحكومة الإسرائيلية الحالية، التي صدرت في ٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٠، فقرة ورد فيها أن "الاستيطان في أنحاء أرض إسرائيل كافة حق وجزء لا يتجزأ من الأمن القومي، وستعمل الحكومة لتعزيز الاستيطان وتوسيعه وتعميقه".

ومنذ سنة ١٩٦٧، عارضت الولايات المتحدة بصورة ثابتة أية خطوات تتخذ من جانب واحد لتغيير الوضع الراهم في الأراضي المحتلة، وضمنها إقامة مستوطنات إسرائيلية وتوسيع مستوطنات قائمة. وإدارة بوش، شأنها شأن الإدارات الأميركية السابقة، تعارض المستوطنات الإسرائيلية وأنشطة الاستيطان في الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧، بوصفها عقبة في طريق السلام.

إن هذا التقرير عن استثمارات وأنشطة الحكومة الإسرائيلية في المستوطنات في الأراضي المحتلة، يقدم معلومات جديدة توفرت منذ أن رُفِع تقرير آذار/ مارس ١٩٩١ إلى الكونغرس.

وضع المستوطنات الحالي

إن ٢٤٥,٠٠٠ مستوكن تقريباً يقطنون الآن في نحو ٢٥٠ موقعاً استيطانياً، ريفياً ومدينياً، في الأراضي المحتلة. ويشكل اليهود اليوم نحو ١٣٪ من مجموع سكان الأراضي [المحتلة]. وقد خصّصت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من نصف أراضي

* المصدر: United States Department of State, "Israeli Settlements in the Occupied Territories," May 1, 1992.

وقد رُفِع هذا التقرير إلى رئيس "لجنة المخصّصات" في مجلس النواب الأميركي، جايمي ويتن.

الضفة الغربية للاستخدام الإسرائيلي، على الرغم من أن المستوطنات لا تشغل حالياً سوى جزء من هذه الأراضي. أما الأجزاء الباقية، فإما أنها أُغلقت لأغراض عسكرية أو أمنية، وإما أنها أُعلنت أراضي للدولة يتم التصرف فيها بمراقبة مباشرة من السلطات الإسرائيلية. وفي قطاع غزة، أُفرد نحو ثلث أراضي القطاع للاستخدام الإسرائيلي. ونقدر أن هناك ٩٧,٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية يقطنون في ١٨٠ تجمعاً سكنياً، بما في ذلك مستوطنات ريفية ومدينية. وبالتالي، كان هناك في السنة الماضية زيادة تصل إلى نحو ٧٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ مستوطن، ولعل الزيادة منذ سنة ١٩٨٤ تبلغ ٥٠,٠٠٠ مستوطن. وتقتن أغلبية الذين استوطنوا مؤخراً في "مجمعات سكنية للنوم" (Bedroom communities) ضمن مسافة سفر مريحة من كل من القدس وتل أبيب. وقد صرح بعض المراقبين الإسرائيليين أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية يبلغ أكثر من ١٠٠,٠٠٠ مستوطن؛ فقد أعلن "مجلس المستوطنات في يهودا والسامرة وغزة" أن عدد السكان اليهود في الضفة الغربية وغزة قد ارتفع، خلال سنة ١٩٩١، من ٩٦,٠٠٠ إلى ١١٢,٠٠٠.

في قطاع غزة، ثمة ٢٠ مستوطنة يقطنها ٣٦٠٠ مستوطن تقريباً، أي بزيادة في سنة ١٩٩١ مقدارها نحو ٦٠٠ مستوطن.

في مرتفعات الجولان، هناك ٣٠ مستوطنة يقطنها ١٤,٠٠٠ مستوطن تقريباً، أي بزيادة في سنة ١٩٩١، مقدارها نحو ٢٠٠٠ مستوطن.

وفي القدس الشرقية ضمن الحدود البلدية الموسعة، هناك ١٢٩,٠٠٠ يهودي يقطنون ١٢ حياً يهودياً. وهذا يمثل زيادة في سنة ١٩٩١ مقدارها نحو ٩٠٠٠ مستوطن. ويرفع بعض التقديرات الإسرائيلية عدد السكان اليعود في القدس الشرقية إلى ١٦٥,٠٠٠ نسمة، وهو ما قد يشكل أغلبية سكان القدس الشرقية.

المهاجرون الجدد

أضحى من الصعوبة، بصورة متزايدة، تقدير عدد المهاجرين الجدد الذين يقطنون في الأراضي المحتلة. وبدخول موجة الهجرة عامها الثالث (وصل بين سنة ١٩٨٩ وسنة ١٩٩١ نحو ٣٧٠,٠٠٠ مهاجر جديد)، فإن كثيرين من المهاجرين لم يعودوا يتلقون إعانات استيعاب، وقد بدلوا أماكن سكنهم مرات عدة. وفي حين أن الأرقام الدقيقة غير متوفرة فإن تقديرنا، المستند إلى مصادر متعددة، هو أن ما بين

١٪ و ٢٪ من الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي السابق، خلال السنوات الثلاث الماضية، يقطنون في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، فإننا نقدر أن أكثر قليلاً من ٤٪ من هؤلاء المهاجرين يقطنون في القدس الشرقية.

بدايات إسكان

ازدادت وتيرة بدايات الإسكان على نحو مطرد منذ تأليف الحكومة الحالية في حزيران/ يونيو ١٩٩٠. وتتفاوت روايات الصحافة الإسرائيلية عن تقديرات الحكومة والمنظمات الخاصة بشأن بدايات الإسكان في الضفة الغربية وغزة:

- في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢، صرح وزير البناء والإسكان، شارون، أن سنة ١٩٩١ شهدت ١٣,٥٠٠ بداية إسكان في الضفة الغربية وغزة، وأن أكثر من ٢٢,٠٠٠ وحدة سكنية قد بدىء ببنائها منذ سنة ١٩٩٠.
- تشير معطيات أصدرها مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، إلى أن ٥٤٣٥ وحدة سكنية دائمة قد بدىء ببنائها في الضفة الغربية وغزة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة ١٩٩١، وأن ٢٩٥٠ مقطورة (كارافان) ومنزلاً متحركاً وضعت في هذه المناطق خلال الفترة نفسها. وقال مكتب الإحصاء المركزي إن ١٨٢٠ وحدة سكنية فقط قد تم بناؤها في الضفة الغربية وغزة طوال سنة ١٩٩٠.
- في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، أصدرت "السلام الآن"، وهي منظمة تعارض أنشطة الاستيطان، تقريراً شاملاً زعمت فيه أن أكثر من ١٣,٠٠٠ وحدة سكنية جديدة كانت في قيد البناء في الضفة الغربية وغزة سنة ١٩٩١.
- في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، قال "مجلس المستوطنات اليهودية في يهودا والسامرة وغزة" إن ١٢,٠٠٠ وحدة سكنية كانت في قيد البناء في الضفة الغربية وغزة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وذلك في مقابل ٩٠٠ وحدة سكنية في أيار/مايو ١٩٨٩.

إن معدلات إنجاز البناء لم تجار معدل بدايات البناء. ويبدو الآن، أن ثمة طاقة إسكان غير مستغلة في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان. وخلال سنة ١٩٩١، لم يرتفع معدل نمو السكان الإسرائيليين في المستوطنات بالسرعة التي ارتفع بها معدل بناء المساكن.

استثمارات الحكومة الإسرائيلية

كما أُشير إلى ذلك في تقرير السنة المنصرمة، فإنه ليس هناك مصدر معطيات علني شامل لحجم استثمارات الحكومة الإسرائيلية في المستوطنات الجديدة والموسعة في الأراضي المحتلة. ولم تصدر الحكومة الإسرائيلية ميزانيتها على نحو يمكن من الكشف عن أرقام شاملة بشأن الاستثمارات في المستوطنات. مع ذلك، فقد توفر لدى الإعلام الإسرائيلي، خلال السنة الفائتة، عدد كبير من التقارير المتعلقة بالإنفاق على المستوطنات. والواضح أن هناك اختلافاً بين التقارير لأنها تستخدم مناهج مختلفة، وتغطي فترات زمنية ومناطق جغرافية مختلفة، أو لأنها تتضمن أو تستثنى فئات مختلفة من الإنفاق. ومن الأمثلة لتقارير الإعلام هذه:

- ذكر عضوا الكنيست أوروون وتسوكر أن حكومة إسرائيل أنفقت ١,٥ مليار دولار على الإسكان وبناء البنى التحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بين حزيران/ يونيو ١٩٩٠ وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١.
- قال وزير الإسكان، شارون، أن وزارته خصّصت، في سنة ١٩٩١، مبلغ ٣٧٠ مليون دولار للبناء في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان.
- صرح مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن حكومة إسرائيل أنفقت، خلال سنة ١٩٩١، نحو ٨٠٠ مليون دولار في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل البناء والاستثمار في مجالي الإسكان والزراعة.
- قدرت منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية أن حكومة إسرائيل أنفقت، خلال سنة ١٩٩١، نحو ١,١ مليار دولار على بناء المستوطنات وإقامة بنى تحتية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الحوافز

علاوة على الإنفاقات المباشرة من أجل المستوطنات، تقدم الحكومة الإسرائيلية سلسلة طويلة من الإعانات والحوافز المالية إلى الإسرائيليين القاطنين في مستوطنات في الأراضي المحتلة ومدن التطوير في إسرائيل. وقد فصلت هذه الحوافز في تقرير السنة الماضية. ■

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>